أهداف الجهاز

- حماية الأموال العامة للدولة والأموال الخاصة التي تديرها أو تشرف عليها أي من الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز والتثبت من مدى ملاءمة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وسلامة التصرفات المالية والإدارية واتباعها للقوانين واللوائح والقرارات التنظيمية.
- التحقق من تنفيذ القوانين واللوائح والنظم والقرارات فيما يتعلق باختصاصاته.
- تجنب وقوع تضارب المصالح والمخالفات المالية والإدارية.
- بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المالية والإدارية المعمول بها واقتراح وسائل علاجها.
- الالتزام بمبدأ الشفافية في التصرفات المالية والإدارية.
- الرقابة الوقائية والتأكد من حسن سير العمل.
- تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية.
- الكشف عن أسباب القصور في الأداء والإنتاج وتحديد المسؤولية.

" للأموال العامة حرمتها، ويجب المحافظة عليها، ولا يجوز التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات إلا وفقاً لأحكام القانون"
النظام الأساسي للدولة

"إن الوظيفة تكليف ومسؤولية قبل أن تكون نفوذاً أو سلطة"
خطاب صاحب الجلالة الموجه للمسؤولين في الحكومة ١٥ مايو ١٩٧٨

الجوائز الحاصل عليها الجهاز

- شهادة نظام إدارة الجودة (الآيزو)
- جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة
- جائزة الرؤية الاقتصادية
- جائزة موقع عُمان

يتولى الجهاز مهمة الرقابة المالية والإدارية على الأموال المملوكة للدولة أو الخاضعة لإدارتها أو الإشراف عليها وكافة التصرفات المالية والإدارية فضلاً عن متابعة أداء الجهات الخاضعة لرقابته.

التقارير التي يصدرها الجهاز

١ **التقرير بنتيجة الفحص:**
وهو التقرير الذي يحتوي على ما توصل إليه الجهاز خلال فحصه لأعمال الجهة الخاضعة لرقابته.

ويجب أن يشمل التقرير على ملاحظات الجهاز التي تم اكتشافها نتيجة مراجعة الأعمال المالية والإدارية المتعلقة بهذه الجهة، والتوصيات اللازمة بشأن هذه الملاحظات، ويرسل التقرير إلى المسؤول المختص في الجهة محل الفحص كما يرسل نسخا منه إلى الجهات ذات الصلة إذا ارتأى الجهاز ضرورة لذلك، وتلتزم الجهة بالرد على التقرير المشار إليه خلال الأجل المحدد في القانون.

٢ **التقرير السنوي:**
وهو التقرير المجمع بنتائج أعمال الجهاز خلال السنة المالية، ويتم رفعه إلى جلالة السلطان، ونسخاً منه إلى مجلس الوزراء ومجلسي الشورى والدولة قبل نهاية السنة المالية التالية.

"مقدرات الوطن أمانة والمحافظة عليها واجب وطني"

StateAudit_Oman
StateAuditOman
SAIAPP
Stateaudit_oman
جهاز الرقابة_عُمان
www.sai.gov.om
الرقم المجاني أثناء ساعات العمل الرسمي: (80000000)

القيمة المضافة لأعمال الجهاز

يعمل الجهاز من خلال تنفيذه مهام الفحص في مجالات الرقابة المختلفة بتحديد الملاحظات التي تم اكتشافها نتيجة مراجعة الأعمال المالية والإدارية بالإضافة إلى تقييم أداء الجهة محل الفحص، وتقديم التوصيات المناسبة لتصويبها، بما يؤدي لتحقيق الاستردادات المالية وتصحيح الإجراءات وتعديل التشريعات، ومن هنا يتم توجيه موارد الجهات لاستخدامها باقتصاد وكفاءة وفعالية بما يؤدي إلى تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليها وتحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها.

التوعية وتعزيز النزاهة

يتبنى الجهاز خطة إعلامية وتوعوية شاملة تسعى إلى تحقيق وعي أمثل وسلوك مؤسسي ومجتمعي نزيه، وتقوم الخطة على عدد من المرتكزات منها القيم الدينية والرؤية الحكيمة والنطق السامي لجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه -، والثوابت العمانية الأصيلة، والأطر القانونية وغيرها من المرتكزات، ويتم تقديم الخطة في قوالب إعلامية مختلفة تشمل الإعلام المرئي، والمسموع، والمطبوع والمقروء، والإلكتروني، إلى جانب الندوات والمحاضرات.

محطات في مسيرة العمل الرقابي

- ١٩٧٠ بداية أعمال الرقابة المالية بدائرة لتدقيق الحسابات تتبع وزارة المالية
- ١٩٧٥ نقل تبعية الدائرة إلى وزارة شؤون البلاط السلطاني
- ١٩٨١ تحولت الدائرة إلى مديرية عامة لتدقيق الحسابات
- ١٩٨٥ صدور أول قانون لتنظيم تدقيق حسابات الدولة
- ١٩٨٩ تعديل مسمى المديرية ليكون الأمانة العامة لتدقيق الحسابات
- ١٩٩١ تعديل مسمى الأمانة العامة ليكون الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة
- ١٩٩٩ تعديل مسمى الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة ليكون جهاز الرقابة المالية للدولة ويتمتع بالإستقلال المالي والإداري
- ٢٠٠٠ إصدار قانون جديد للرقابة المالية وإعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للجهاز
- ٢٠١١ إضافة اختصاصات الرقابة الإدارية إلى الجهاز ليكون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وصدور قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١١) وقانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٢)
- ٢٠١٤ أسند إلى الجهاز متابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتولي هيئة منع ومكافحة الفساد

حالات تقديم الشكاوى والبلاغات إلى الجهاز

يباشر الجهاز بحث ودراسة الشكاوى والبلاغات بما لا يتعارض مع اختصاص الجهات القضائية، وغيرها من الجهات الأخرى ذات العلاقة، في الحالات الآتية:

- مخالفة الجهات الخاضعة لرقابته للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات المعمول بها
- الإهمال والتقصير في أداء واجبات الوظيفة العامة
- المساس بالمال العام

طرق تقديم الشكوى أو البلاغ

يمكنكم التقديم بإحدى الطرق الآتية:

- نافذة البلاغات عبر الموقع الإلكتروني: www.sai.gov.om
- البريد الإلكتروني: community@sai.gov.om
- تطبيق الهواتف الذكية: SAI APP
- الحضور مباشرة لمقر الجهاز بمسقط أو أحد أفرعه في محافظات السلطنة
- الرقم المجاني أثناء ساعات العمل الرسمي: ٨٠٠٠٠٠٠
- الفاكس: ٢٢٠٧٠٦٦٠ /صندوق البريد: ٧٢٧ / الرمز البريدي: ١٠٠ مسقط

إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي

- هو الإفصاح عن ما يملكه المسؤول الحكومي وزوجته وأولاده القصر من أموال نقدية وعقارية ومنقولة، ومصادر الدخل وأنشطتهم التجارية والعقارية، بما في ذلك الأسهم والسندات والحصص في الشركات والحسابات البنكية، سواء كانت تلك الأموال داخل الدولة أو خارجها.
- يقدم إقرار الذمة المالية للمسؤول الحكومي إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بناء على طلب من رئيس الجهاز.
- نافذة إقرارات الذمة المالية للمسؤول الحكومي على الموقع الإلكتروني للجهاز: www.sai.gov.om